تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأطفال في مصر:
نحو نظام عدالة صديق للطفل

حوار سياسات رفيع المستوى
اطلاق النتائج الرئيسية للمراجعة الاستراتيجية

9 يونيو 2022
القاهرة، مصر

ملخص حوار السياسات

MENA - OECD Governance Programme

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Egypt

OECD

يهدف المشروع إلى دعم تطوير نظام العدالة الصديقة للطفل في مصر من خلال تعزيز قدرات التنسيق المؤسسي ودعم فعالية نظام عدالة الطفل المصري من أجل حماية الأطفال في تماس مع القانون بشكل أفضل، وذلك إتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية للطفل ورؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويتم تنفيذ المشروع من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم مالي من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

أهداف حوار السياسات

هدف حوار السياسات الى عرض النتائج الأولية لمراجعة الاستراتيجية "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأطفال في مصر: نحو إقامة نظام عدالة صديق للطفل" وبحثها ومناقشتها مع الجهات الوطنية المعنية، كما هدف إلى مناقشة النتائج والتوصيات مع النظراء والخبراء الدوليين وتبادل الخبرات.

افتتحت معالي الوزيرة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي حوار السياسات رفيع المستوى، وسعادة السفيرة إيفون باومان، سفيرة سويسرا في مصر، والدكتورة تاتيانا تيبلوفا، رئيسة قسم اتساق السياسات لأهداف التنمية المستدامة، مستشارة أولى معنية بالعدالة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأستاذ الدكتور طارق توفيق، نائب وزير الصحة والسكان والمشرف على المجلس القومي للأمومة والطفولة، وسيادة القاضي حسام صادق، مساعد وزير العدل للتعاون الدولي، وسيادة المستشار حسام شاكر، رئيس مكتب حماية الطفل بالنيابة العامة.

حضر حوار السياسات ما يزيد على 150 مشاركاً رفيعي المستوى وكبار ممثلي الجهات الوطنية المعنية: وزارة العدل ، ووزارة التضامن الاجتماعي، والنيابة العامة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، فضلاً عن المشاركين من القضاة وأعضاء النيابة والأخصائيين الاجتماعيين وممثلي وزارة التعاون الدولي، وكذا ممثلي السفارات والجهات الدولية المعنية وخبراء ونظراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ملخص المناقشات

سلط حوار السياسات الضوء على الالتزام بتحقيق أهداف التعاون في اطار المشروع بناءً على نهج تشاركي يشمل جميع الجهات المعنية للتوصل إلى نتائج وتوصيات شاملة.

منهجية النتائج الرئيسية والمراجعة الاستراتيجية

تقدم وثيقة النتائج الرئيسية لمحة عامة عن المخرجات الأولية والتوصيات المنبثقة عن المراجعة الاستراتيجية المتوقع الانتهاء منها بنهاية عام 2022. وسينظر التقرير النهائي في مجموعة العناصر الأساسية لنظام العدالة الصديق للطفل لتقييم ما إذا كان يفي بحقوق واحتياجات الأطفال ومدى تلبيتها .

ويشمل الإطار التحليلي المستخدم لإجراء الاستعراض أطر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن العدالة التي تتمحور حول الأشخاص، والعدالة الصديقة للأطفال، والإدارة العامة السليمة.

وكجزء من هذه الأطر، يعد تحديد الاحتياجات القانونية للأطفال وتمكينهم من المشاركة في تصميم وتقديم الخدمات خطوة هامة، سواء كانت للأطفال في

تماس مع القانون أو الضحايا أو الشهود ، وفي المجال المدني والإداري.

مستخلصات حوار السياسات :

"الأسرة والمجتمع ركيزتين أساسيتين من ركائز عدالة الأطفال، ونظام عدالة الطفل هو نظام متعدد الأطراف وتعتبر زيادة التوعية عنصر هام لوضع الطفل في محور الاهتمام" وذلك وفقًا لما أكدت عليه وزيرة التضامن الاجتماعي.

ويشكل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين جزءاً هام من نظام عدالة الطفل لتقديم الدعم للأطفال فيما يتعلق بأي مسائل تتعلق بالأسرة أو التجارب المزعجة أو إعادة الاندماج في المجتمع أو أي مسألة أخرى تتعلق بالصحة النفسية. ومن ثم، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدراتهم، ومنهجيات وممارسات إدارة الحالات، وتحديث سبل متابعة ورصد أدائهما الوظيفي، ووضع أنظمة جديدة ونظام تنظيمي إلكتروني، وتعزيز تأهيل العاملين في هذا المجال وكذا جودة الخدمات المقدمة .

وينبغي تفعيل ومراعاة حق الأطفال في المشاركة لضمان الاستماع إلى أصواتهم وتطبيق احتياجاتهم على نحو فعال، بما يتماشى مع مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

وهناك مجال لتعزيز التعاون في مجال النزاعات المتعلقة بالحضانة الدولية والمشاكلات الأسرية المتعلقة بالأطفال عند وجود عنصر أجنبي، ولاسيما بشأن كيفية التعامل مع هذه الأنواع من النزاعات الأسرية مع التركيز على المصلحة الفضلى للطفل.

وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والدعم الفني لدعم عمل لجنة النوايا الحسنة بوزارة العدل، المسؤولة عن المنازعات الأسرية التي يكون بها عنصر أجنبي في وقائع النزاع، مثال ذلك الوالدين مختلفي الجنسية أو الأجانب الذين يعيشون في مصر.

وفيما يتعلق بالمسائل الجنائية، يتعين النظر في أن تكون الإجراءات أقصر وأسرع، وينبغي زيادة تطبيق مختلف أنواع التدابير البديلة في الكثير من القضايا.

ومن المهم ضمان وجود برامج متخصصة لتنمية القدرات في مجال حقوق الطفل وكيفية التعامل مع الأطفال، بالتركيز على النُهج التي تتمحور حول الطفل والأسرة.

ويمثل تبادل الممارسات الجيدة والممارسات المصممة خصيصًا لنظام معين أداة جيدة لتحسين النظم القانونية ووضع سياسات فعالة جديدة وتكييف الممارسات القائمة على نحو يمتثل للمعايير الدولية.

وناقش المشاركون أيضاً أهمية ضمان عدم وجود ثغرات في القانون بشأن أهلية الطفل لتقديم شكوى، والإبلاغ عن جريمة، والاستماع إليه عموماً.

كما تم مناقشة مسألة حماية الطفل في العالم الرقمي، والذي أصبح شائعا ويحتاج إلى تنظيم. ويعتبر التبادل بشأن الممارسات الجيدة من مختلف الدول في هذا المجال بالغ الأهمية والفائدة. وتم الاشارة الى أنه سيكون من المفيد إدراج توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حماية الأطفال في البيئة الرقمية.

كما سُلط الضوء على أهمية توفير الحماية للأطفال اللاجئين .

تبادل الخبرات والممارسات الجيدة

قدم نظراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جوانب من نظم العدالة الجنائية الكندية والسويسرية، مع التركيز على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل وسلامتهم البدنية والعاطفية والنفسية ورفاههم.

وتضمنت التعديلات التي أُدخلت على قانون الطلاق الكندي الابتعاد عن النهج القائم على "الحضانة" و"الوصول" واعتمدت نهجاً أكثر تركيزًا على الطفل، فضلاً عن سبل جديدة لضمان سماع صوت الطفل،

كما يعمل النظام الكندي على تلافي تطبيق العقوبات السالبة للحرية إلا كملاذ أخير.

وتشير ديباجة قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي إلى ضرورة قيام المجتمع المحلي والأسر والآباء وغيرهم بأداء دور في إيجاد حلول لجرائم الشباب. ولا يخضع الشباب الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة للمسؤولية الجنائية في كندا.

ويستخدم النظام الكندي التدابير الخارجة عن نطاق القضاء (التحويل) للجرائم غير العنيفة كلما كان ذلك كافياً لمحاسبة الطفل والتي أثبتت فعاليتها.

ويشمل القانون الجنائي الكندي العديد من الإجراءات الجنائية التي تعطي الأولوية للمصلحة الفضلى للأطفال الضحايا والشهود في الدعاوى الجنائية من خلال تدابير تشمل المساعدة على الإدلاء بالشهادة، وحظر النشر، والسبل البديلة لتقديم الشهادة.

وأنشأت كندا مراكز متكاملة للأطفال في جميع أنحاء البلد منذ عام 2010 ، حيث يوجد تعاون بين موظفي إنفاذ القانون والعاملين بحماية الطفل والعاملين في المجال الطبي والصحة النفسية. وتوفر هذه المراكز استجابة متكاملة وفردية للأطفال والشباب الذين تعرضوا للاعتداء ولأسرهم.

ويستلزم نظام العدالة الشامل تطبيق العديد من المبادئ مثل سيادة القانون، والحكم الرشيد، والتنسيق المؤسسي، والنهج الحكومي الشامل، والالتزام بأهداف التنمية المستدامة.

وقد أشارت الخبيرة السويسرية إلى ضرورة إيلاء مزيد من التركيز والاهتمام بدور الخبراء الاجتماعيين.

وسلطت الضوء أيضا على أهمية بناء القدرات وفقًا للتخصص بالقانون ووجود معاهد التدريب ذات الصلة، والدورات التدريبية الإلزامية، والتوجيهات الكتابية. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إدراج منهج دراسي لحقوق الطفل على المستوى الجامعي من الأمور ذات الفاعلية.

وفي سويسرا ، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، تم تنفيذ فكرة المجمع الواحد الذي تتواجد فيه مختلف الخدمات المقدمة للطفل تحت سقف واحد، بما في ذلك أعضاء النيابة والقضاة والأخصائيون الاجتماعيون وضباط شرطة الأطفال، وهي أداة هامة جدًا لضمان حماية حقوق الطفل.

التوصيات الرئيسية:

- تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم آليات التنسيق القائمة لضمان استدامة النظام على الأجلين المتوسط والطويل؛
- تعزيز مواءمة السياسات في مجال عدالة الأطفال من خلال اعتماد نهج حكومي شامل يعزز التعاون المتعدد القطاعات. وينبغي النظر في وضع آليات فعالة للتنفيذ والرقابة والمساءلة، على النحو المبين في أطر عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتمحور حول الأشخاص وفي أطر العدالة المراعية لاحتياجات الطفل والإدارة العامة السليمة؛
- زيادة وضوح أدوار كل مؤسسة، بما في ذلك الإجراءات المقررة لإدارة الحالات؛
- مواصلة تحسين قدرات الجهات المعنية التي تحتاج إلى الدعم، بما في ذلك خط نجدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة ولجان حماية الطفل وغيرها.
- وضع مبادرات للتوعية بشأن حقوق الطفل وآليات الحماية المتاحة والعمل على تعزيز ثقافة حقوق الطفل في مصر.
- النظر في دعم توفير المساعدة القانونية للأطفال، بما في ذلك ما هو أبعد من الأطفال المخالفين للقانون، مثل القضايا المتعلقة بالحماية والقضايا

المدنية، فضلاً عن نوعية الدعم الاجتماعي والنفسي المتاح.

- مواصلة العمل من أجل وضع آليات للتحويل للأطفال وتدابير بديلة يمكن تطبيقها على الأطفال المخالفين للقانون، تدعمها الهياكل القانونية اللازمة و الموارد المخصصة لذلك.
- من أجل تحسين وتيسير مسارات عدالة الأطفال التي يتبعها الأطفال في مختلف المجالات القانونية، فإن تقديم معلومات واضحة إلى الأطفال وإدماج المزيد من الخدمات والبروتوكولات المتخصصة، وتوضيح أدوار المؤسسات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال المعرضين للخطر وتعزيز الآليات لضمان سماع صوت الطفل في المسارات المدنية والإدارية.
- تشمل التوصيات التي تستند إلى إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن العدالة التي تتمحور حول الأشخاص والعدالة الصديقة للأطفال والتي تنطبق على جميع خدمات العدالة: الالتزام بالتخطيط القائم على الأدلة من أجل عدالة الأطفال ، للتمكين من تقديم خدمات عدالة صديقة للأطفال تناسب سنهم ومستوى نموهم ومجتمعاتهم المحلية؛ وتعزيز مشاركة الأطفال في وضع السياسات؛ ورصد أثر المبادرات المنفذة لتعلم الدروس وتحسين استجابة الخدمات.

الخطوات التالية

- اطلاق المراجعة الاستراتيجية بحلول نهاية عام 2022، بحضور جميع الجهات الوطنية والدولية.
- وضع خارطة طريق ودليل للممارسات الجيدة مصممة خصيصًا لتتناسب مع السياق الوطني وفقًا للمراجعة الاستراتيجية وذلك بحلول منتصف عام 2023.
- دورات بناء للقدرات وتدريبات وحوارات سياسات تركز على جوانب محددة من نظام عدالة الأطفال في الربع الأخير من عام 2022 وخلال عام 2023.

لمزيد من المعلومات

- Governance - Organisation for Economic operation and Development (oecd.org) Co-
- Library - Organisation for Economic Co-operation and Development (oecd.org)
- OECD/Open Society Foundations (2019), Legal Needs Surveys and Access to Justice, OECD Publishing, Paris.
- Egyptian Law no. 12 of 1996 promulgating the Child Law amended by Law no. 126 of 2008